العرب
الثلاثاء 2019/11/26
السنة 42 العدد 11540

مخاوف ألمانية من فشل مؤتمر برلين

غياب الحماس الأميركي يفضي إلى إرجاء المؤتمر للعام المقبل

تتزايد مخاوف ألمانيا من فشل المؤتمر الذي تستعد لتنظيمه في برلين لبحث الأزمة الليبية وإيجاد تسوية سياسية بين الفرقاء. وتكشف فرضية إرجاء مؤتمر برلين إلى العام المقبل، عن فشل المباحثات الأولية في اجتماعات المؤتمر التحضيرية، كما أن تغيّر الموقف الأميركي الذي يتجه لدعم الجيش الليبي في مواجهة فوضى الميليشيات وغياب حماس أميركي، يفقده الدعم المطلوب.

المشكل أمني بالأساس

برلين – تصطدم الجهود الدولية الرامية إلى عقد مؤتمر في العاصمة الألمانية يهدف إلى تهدئة النزاع الليبي، باستمرار التوتر الأمني الذي تحرض عليه ميليشيات حكومة الوفاق في مواجهة جهود الجيش الوطني الليبي لتحرير العاصمة طرابلس من الإرهاب من جهة، وبتضارب مواقف القوى الإقليمية الكبرى بشأن الأزمة الليبية من جهة ثانية.

وترجح مصادر إعلامية تأجيل مؤتمر برلين إلى مطلع العام المقبل. بحسب معلومات وكالة الأنباء الألمانية فإنه من المخطط عقد اجتماع تحضيري بين دبلوماسيين رفيعي المستوى منتصف ديسمبر المقبل، ومن المحتمل أن يُتخذ بعد ذلك قرار نهائي بشأن القمة.

وتسعى ألمانيا منذ سبتمبر الماضي إلى التوسط لحل النزاع والحيلولة دون حدوث حرب بالوكالة في ليبيا على غرار سوريا بعدما كشفت تقارير إعلامية عن تزويد تركيا وقطر حكومة الوفاق بالعتاد والأسلحة، وهو ما يتطلب أولا حظر توريد أسلحة إلى هناك.

عزالدين عقيل

واشنطن حسمت أمرها وعزمت على دعم الجيش الليبي

ويتولى مساعي الوساطة، ديوان المستشارية في برلين ووزارة الخارجية الألمانية. وتم عقد أربعة اجتماعات تحضيرية من قبل، وكان آخرها الأسبوع الماضي.

وذكرت المصادر أن القمة ستُعقد على الأرجح، لكن هناك حاجة إلى المزيد من الوقت حتى مطلع العام المقبل. وتهدف القمة إلى الجمع بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على طاولة المحادثات على أعلى مستوى ممكن لمناقشة الملف الليبي.

ويشير المتابعون إلى أن تأجيل المؤتمر إلى مطلع العام القادم يكشف ضمنيا عن فشل اجتماعاته التحضيرية الأولى، ما يعني صعوبة التوصل إلى حل سياسي وإنهاء الأزمة.

ويلاحظ هؤلاء أن التطورات الميدانية الأخيرة مع تواصل التوتر الأمني في العاصمة طرابلس، تعرقل تنظيم المؤتمر، أمام تزايد المخاوف الألمانية من فشلها في بلورة حل سياسي للأزمة على غرار المؤتمرات الدولية السابقة حول ليبيا.

وما زاد من المخاوف الألمانية غياب حماس أميركي لعقد المؤتمر، حيث تتجه الولايات المتحدة لتوضيح موقفها في التعاطي مع الأزمة الليبية والاصطفاف مع الجيش في مواجهة الميليشيات والجماعات الإرهابية.

واتسم الموقف الأميركي بالتردد في التعاطي مع الأزمة الليبية، فهي أحيانا تظهر دعمها لقائد الجيش خليفة حفتر، وأحيانا أخرى لحكومة الوفاق برئاسة فائز السراج.

لكن التطورات الأخيرة، وخاصة دخول روسيا على خط الأزمة في تكرار للمشهد السوري، جعلت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تتجه لحسم موقفها بدعم الجيش القادم من الشرق والتخلي عن حكومة طرابلس التي باتت رهينة عند ميليشيات مسلحة صنفت بعض قياداتها على قوائم أميركية للإرهاب.

وأوضح المحلل السياسي عزالدين عقيل لـ"العرب" أن "العامل الرئيسي لتعطيل انعقاد مؤتمر برلين هو تضارب مواقف الدول الكبرى حوله"، مشيرا إلى أن "صعوبات انعقاد المؤتمر قد تجلت في فشل اجتماعاته التحضيرية".

ويعتقد عقيل أن "واشنطن حسمت أمرها وعزمت على دعم الجيش الليبي".

ويعزو المحلل الليبي ذلك إلى وعي أميركي متزايد بقدرة الجيش على حسم الصراع في مواجهة فوضى الميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة خاصة غرب البلاد.

وألمحت واشنطن مؤخرا عن دعم جهود التغيير بليبيا مع مساع ليبية واسعة لتشكيل حكومة جديدة تتولى مرحلة انتقالية تعقب دخول الجيش إلى العاصمة طرابلس وطرد الميليشيات منها.

وسبق أن استبعدت مصادر لـ"العرب"، "انعقاد مؤتمر برلين خلال هذه الفترة بسبب غياب الدعم الدولي له، وخاصة الأميركي".

واعتبرت المصادر أن الولايات المتحدة تشترط تأجيل مؤتمر برلين إلى السنة المقبلة، وهو ما يشير إلى أن واشنطن تريد منح المزيد من الوقت إلى أحد الأطراف كي يحسم الصراع عسكريا.

ويلفت المراقبون أن النجاحات الميدانية الخيرة للجيش الليبي، أسهمت في تغيير الموقف الأميركي تجاه أطراف النزاع في ليبيا.

وحقق الجيش الليبي نجاحات ميدانية من خلال استهدافه ذخيرة أسلحة تركية ثم إسقاطه لطائرة مسيرة إيطالية الأسبوع الماضي، إضافة إلى فرضه حظرا جويا فوق طرابلس.

وأكد الناطق باسم القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، اللواء أحمد المسماري، فرض حظر جوي فوق منطقة العمليات في طرابلس وحولها، مرجعا ذلك إلى "تقدم قوات القيادة نحو طرابلس".

ويراهن الجيش الليبي على الحسم العسكري لحل النزاع، وسبق أن وجّه رسائل إلى المجتمع الدولي، تؤكد ضرورة القضاء على الميليشيات قبل الدخول في تسوية سياسية.

وكانت قيادة الجيش الليبي أصدرت بيانا، الأربعاء، بـ"شأن مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية"، لـ"توضيح بعض النقاط للمجتمع الدولي والبعثة الأممية"، مؤكدة مضيها في العملية العسكرية في طرابلس لتحريرها من الإرهاب، ودعت فيه المجتمع الدولي إلى ضرورة تمييز وتحديد الجماعات الإرهابية والأطراف الخارجية التي تقف وراءها، والتي تعمل على تأجيج الصراع في البلد.

وخلص عزالدين عقيل بالقول "العملية السياسية ستطلق بالكامل بعد أن ينتهي الجيش من مهمته ويحرر العاصمة من الميليشيات".

الغنوشي يفتح أبواب البرلمان أمام الأتراك

تونس – أثار استقبال رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي وزعيم حركة النهضة الإسلامية، للسفير التركي علي أونانير بمكتبه في مجلس نواب الشعب جدلا جديدا حول علاقة حركة النهضة بتركيا وتحديدا بحزب العدالة والتنمية الحاكم.

وقال سفير تركيا في تونس علي أونانير عقب اللقاء الذي جمعه بالغنوشي، الاثنين، إن بلاده عازمة على مواصلة الاستثمار في تونس ووقوفها إلى جانب الشعب التونسي من أجل إنجاح المسار الديمقراطي.

وذكر أونانير أن بلاده "حريصة على رفع حجم الاستيراد من السلع التونسية، ودعوة المستثمرين الأتراك إلى المزيد من ضخ السيولة، لأجل خلق فرص تشغيل جديدة للشباب التونسي".

وأثيرت في المشهد السياسي التونسي خلال السنوات التي تلت الثورة الكثير من الأسئلة حول العلاقة بين حركة النهضة وتركيا، ففيما تؤكد الحركة الإسلامية أن أنقرة تعد من أكثر الداعمين للثورة التونسية، يرى الكثير من المتابعين والخبراء أن تركيا هي المستفيدة من تونس وليس العكس.

ويؤكّد هؤلاء أن العلاقة هي بين حزبين وليست بين دولتين، حيث إن حركة النهضة بنت علاقتها بحزب العدالة والتنمية التركي للبحث عن دعم سياسي وربما مالي يثير المخاوف من تعمّق النفوذ التركي في تونس.

من جهة أخرى، يطالب خبراء الاقتصاد في تونس بوجوب مراجعة الاتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس وتركيا، مؤكّدين أن إغراق السوق التونسية بالسلع التركية ساهم في ركود الاقتصاد وفي القضاء على التجارة الداخلية في عدة قطاعات حيوية.

من الناحية السياسية، أكّد البرلمان التونسي في بيان أن السفير التركي أبلغ الغنوشي تهاني الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بانتخاب رئيس حركة النهضة كرئيس للبرلمان.

من جهته، أكد الغنوشي خلال اللقاء، على "عمق العلاقات التاريخية والحضارية التي تربط الشعبين التونسي والتركي، والسعي المتواصل لتعزيز التعاون والشراكة في مختلف المجالات".

وشدد على أن "الشعب التركي وقف إلى جانب الشعب التونسي من أجل إنجاح المسار الديمقراطي، وفي مختلف المراحل الصعبة التي مرت بها البلاد".

وبيّن أن "موقع تونس الاستراتيجي في شمال أفريقيا، يجعلها بوابة اقتصادية وتجارية، بين شمال المتوسط وجنوبه ونحو البلدان الأفريقية".

وتفتح هذه الخطوة أبواب الاستفسار أيضا عن مدى علاقة اللقاء بمسار مفاوضات تشكيل الحكومة التونسية الجديدة بعدما كلّفت حركة النهضة الحبيب الجملي بتشكيلها، خاصّة أن الكثير من الكواليس تشير إلى وجود ضغوطات إقليمية كبيرة يقودها المحور القطري- التركي لإعادة بناء توازنات جديدة يقودها الإسلاميون في المشهد السياسي التونسي.

وكان الغنوشي قد أدى أولى زيارة خارجية له، في موفى شهر أكتوبر الماضي عقب الإعلان عن نتائج التشريعية التي فازت بها النهضة بأغلبية.

ووصف المراقبون آنذاك هذه الزيارة بالمثيرة للجدل في علاقة تحوم حولها الكثير من الريبة والشكوك، ليصفها البعض بأنها جاءت لطمأنة أردوغان على مستقبل الإسلام السياسي في تونس وفي شمال أفريقيا، فيما فسرها البعض على أنها بمثابة الاستنجاد والاستقواء بمحاور إقليمية لرسم ملامح الحكم في تونس مستقبلا خاصة أن صناديق الاقتراع في الانتخابات التشريعية لم تمنح النهضة أغلبية تمكنها من الحكم دون نسج تحالفات سياسية مع أحزاب أخرى.

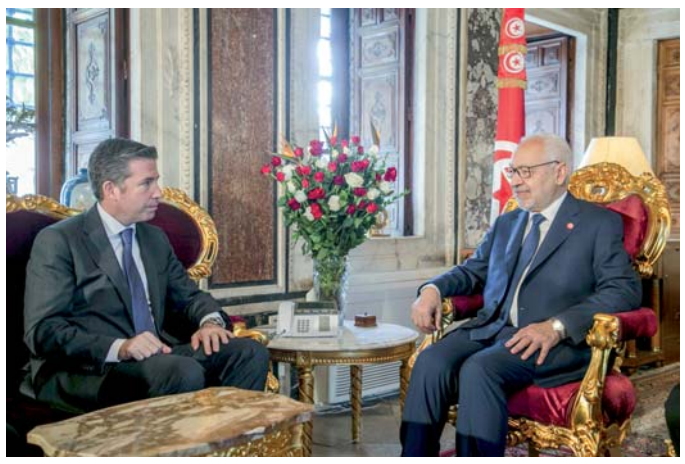

علاقة مثيرة للريبة

الحملة الانتخابية في الجزائر تفشل في افتكاك الشارع من الحراك الشعبي

صابر بليدي

الجزائر – فشل المرشحون للانتخابات الرئاسية الجزائرية، في صناعة زخم دعائي في مستوى الاستحقاق، بسبب ضحالة الخطاب السياسي، فضلا عن ضغط الشارع الذي أرغمهم على حصر حملتهم في صالات مغلقة.

واضطر مرشحو الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة في الثاني عشر من ديسمبر القادم، في العديد من المناسبات، إلى الفرار برؤوسهم من تحرش الرافضين للانتخابات، والاكتفاء بتنشيط حملتهم الدعائية داخل صالات مغلقة يتم التدقيق في هوية زوارها.

ووجد عبدالقادر بن قرينة، وعزالدين ميهوبي، وعلي بن فليس، أنفسهم مطاردين في عدد من المدن الجزائرية. كما ألغى المرشح المستقل عبدالمجيد تبون، تجمعه الشعبي في مدينة بجاية، وذلك تحت ضغط المحتجين الذين يلاحقون المرشحين حيثما حلوا وارتحلوا.

وأفضى الأسبوع الأول من عمر الحملة الانتخابية إلى أن الدعاية جارية في الصالات، بينما الشارع لا زال في قبضة الحراك الشعبي، إذ لم يستطع أي من المرشحين القيام بأي بجولة ميدانية كزيارة حي شعبي، مما يؤكد المتاعب التي يعاني منها هؤلاء في التواصل مع الرأي العام وإقناعه ببرامجهم السياسية.

وفشل المرشحون في إقناع حتى مؤيدي الخيار الانتخابي، بالخروج من التقاليد التي سنّها نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بعد بدء حملتهم الدعائية بالتبرك بالأضرحة والتقرب من مشيخة الطريقة الصوفية، وحتى الصلاة في الأرصفة أو البكاء خلال سماع التلاوات القرآنية.

واستغرب الإعلامي والناشط السياسي منتصر أوبترون، أطوار الحملة الانتخابية الاستثنائية وغير المسبوقة في البلاد. وتساءل في تدوينة له على حسابه الخاص، "كيف لمرشحين يهربون من الشارع يقنعون الشعب بالانتخاب لهم؟ "، وهو الوضع الذي بات يؤرق هؤلاء والسلطة القائمة معا.

ولم تفلح حملة التضييق والاعتقالات التي تمارسها السلطة في حق المعارضين والناشطين، من تحرير الشارع لصالح المرشحين، وتمكينهم من التواصل مع أنصارهم والمؤيدين للخيار الانتخابي، كحتمية للخروج من المأزق السياسي.

وأطلق مدون على شبكات التواصل الاجتماعي، وصف "حملة الاعتقالات وليست حملة انتخابية "، على ما يجري منذ انطلاق الحملة الدعائية، حيث كلما زار مرشح ما مدينة أو محافظة إلا وترك وراءه عددا من الموقوفين والمعتقلين وحتى السجناء، بسبب عملية التضييق الأمنية على الرافضين للانتخابات وللمرشحين وللحملة الانتخابية.

ولم يفصح إلى حد الآن أي من المرشحين الخمسة عن موقف صريح تجاه ما يجري في البلاد، ولا مصير العشرات من الشبان الموقوفين أو المسجونين، على خلفية مواقفهم السياسية، وهو ما فاقم من صدقية الاستحقاق الرئاسي برمته، لأن الخطاب الانتخابي لا زال رهين خطوط حمراء رسمتها سلطة الأمر الواقع، ولم يجرأ أي واحد منهم على الحديث عن وضع الحريات السياسية والإعلامية.

ويشير الإعلامي سعيد مقدم في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "الحملة الانتخابية لم تأت في أسبوعها الأول بأي مفاجأة، فقد كانت باهتة كما كان منتظرا بسبب التقاطع الحاصل في مواقف المواطنين منها بين رافض ومؤيد".

وأضاف "شاهدنا مسيرات مناهضة ورافضة لهذه الانتخابات، وفي المقابل شاهدنا مسيرات تنادي بضرورة الذهاب إلى الانتخاب، ما شكل تحديا للمرشحين، الذين فضلوا الانطلاق من الجنوب، لما لهذه المنطقة من خصوصيات تسهّل تنقلاتهم ومواجهة المواطنين".

وتابع "بالنسبة إلى خطابات المرشحين، أرى أنها تقاطعت في الأيام الأولى للحملة، في التأكيد على أهمية تنظيم الانتخابات الرئاسية، للخروج من الأزمة. ومن هنا روّج المتنافسون على كرسي الرئاسة للمشاركة في الانتخابات أكثر من الترويج لبرامجهم، وهو أمر منطقي أمام التخوف من العزوف الذي يجعل البلاد أمام مخاطر غير متوقعة".

ويبقى الشارع رهانا أساسيا في لعبة الصراع بين طرفي الأزمة، ولم توفق السلطة في استعادته من الرافضين والمحتجين على الخيار الانتخابي، وحتى التدابير الميدانية المطبقة من طرف السلطات الأمنية في تصغير وتجزئة الشوارع والساحات الرئيسية للحراك الشعبي في العاصمة ومختلف محافظات البلاد، لم تفتك الشارع من سيطرة هؤلاء.

وللحيلولة دون ظهور صور وتسجيلات ذات زخم شعبي لافت، كما كان الشأن في الأسابيع والأشهر الأولى للحراك، عمدت السلطات إلى مخططات ميدانية بواسطة المركبات ونشر قوات الأمن وحتى غلق بعض الساحات الرسمية، فضلا عن الحواجز المكثفة لمنع تدفق الوافدين إلى العاصمة.

وأوعزت المصالح الحكومية إلى التنظيمات والجمعيات الموالية لها، بتنظيم مسيرات شعبية تدعو إلى تنظيم الانتخابات وتشيد بالمؤسسة العسكرية، إلا أن محدودية واحتشام تلك المسيرات أدّيا مفعولا عكسيا على الخيار الانتخابي والحملة الدعائية، رغم دعمها من طرف السلطة والإشادة بها من طرف الرجل القوي في السلطة والمؤسسة العسكرية.

لكن في المقابل انتقلت فعاليات الحراك الشعبي، إلى خطط بديلة بتنظيم احتجاجات ليلية أربكت المصالح الحكومية، استعادت بها بعض المواقع الرمزية على غرار النفق الجامعي بالعاصمة المعروف بـ"غار حراك"، بعد غلقه لأشهر في وجه المتظاهرين.

الانتخابات الرئاسية في الجزائر

المرشحون الخمسة الرئيسيون لخلافة عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)

انتخابات 12 ديسمبر

علي بن فليس
العمر: 75
رئيس حكومة سابق (2000-2003) خلال الولاية الأولى لبوتفليقة
• الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني، حزب الرئيس السابق بوتفليقة
• مرشح في الانتخابات الرئاسية في عامي 2004 و2014

عبد المجيد تبون
العمر: 74
رئيس حكومة سابق خلال ولاية بوتفليقة (2017)
• موظف كبير في القطاع العام
• وزير سابق 1991-1992 ثم 1999-2002 ثم 2012-2017
• عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني

عز الدين ميهوبي
العمر: 60
وزير ثقافة سابق (2015-2019)
• أديب وكاتب ونائب سابق
• مرشح عن حزب التجمع الوطني الديموقراطي، الحليف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني في ائتلاف يدعم بوتفليقة

عبد العزيز بلعيد
العمر: 56
أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني ونائب سابق
• رئيس ومؤسس حزب جبهة المستقبل
• مرشح في الانتخابات الرئاسية في عام 2014

عبد القادر بن قرينة
العمر: 57
وزير سابق (1997-1999)
• عضو في حركة مجتمع السلم، الحزب الإسلامي في الائتلاف الموالي لبوتفليقة
• ترك حركة مجتمع السلم، وأنشأ حزب حركة البناء الوطني الذي يدعم بوتفليقة

© AFP